دور التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة بالسودان

The role of Islamic microfinance in achieving sustainable development in Sudan

قرمية دوفي [*1]

Garmia Douffi

[1] المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة (الجزائر) ، g.douffi@centre-univ-mila.dz

تاريخ الاستلام: 29-10-2021 تاريخ القبول: 08-01-2022 تاريخ النشر: 31-03-2022

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى بيان دور التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تمويل التنمية المستدامة في السودان (البعد الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي).

توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن التمويل الإسلامي متناهي الصغر آلية من الآليات المساهمة في تمويل التنمية المستدامة، من خلال قدرته على تعبئة الموارد المالية وتوجيهما نحو الاستثمار خاصة في مجال تمويل الصحة والتعليم، وقد ساهم التمويل الإسلامي متناهي الصغر بالسودان في إنجاز العديد من المشاريع وهذا ما ساهم في الحد من الأمية، الصحة الجيدة، زيادة فرص العمل، المساهمة في زيادة الناتج الوطني وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة.

كلمات مفتاحية: التمويل الإسلامي متناهي الصغر، تنمية مستدامة، تجربة السودان.

تصنيفات JEL : G23, G21.

Abstract:

We aim through this research to demonstrate the role of Islamic microfinance in financing sustainable development in Sudan (the economic, social and environmental dimension.

Through this research, we concluded that Islamic microfinance is one of the mechanisms of contributing to financing sustainable development, through its ability to mobilize financial resources and direct them towards investment, especially in the field of health and education financing. Islamic microfinance in Sudan has contributed to the completion of many projects and this What contributed to reducing illiteracy, good health, increasing job opportunities, contributing to increasing national output and thus promoting sustainable development.

Keywords: *Islamic Microfinance ; Sustainable development ; Sudan. experience.*

Jel Classification Codes: *G21, G23.*

[*] **المؤلف المرسل**

1. مقدمة

برزت غداة الحرب العالمية ما يصطلح عليه اقتصاديات النمو أو اقتصاديات التنمية، مما جعل البلدان النامية تركز على تنمية اقتصادياتها حتى تواكب التطور الحاصل في الدول المتقدمة، لكن النظرة المادية التي تركز على تحقيق معدلات النمو دون مراعاة الوسط الذي تنفذ فيه، أدى إلى بروز مشاكل بيئية اجتماعية خطيرة مثل الاحتباس الحراري، التلوث البيئي وتزايد معدلات الفقر والمشاكل الناجمة عن سوء توزيع الدخل وغيرها، نتيجة لذلك تعالت الأصوات وتوالت الندوات التي تنادي بضرورة تطوير الفكر التنموي حتى يجد حلول لهذه المشاكل ليظهر إلى الوجود لأول مرة بشكل رسمي مفهوم التنمية المستدامة في تقرير حمل عنوان مستقبلنا المشترك.

والتنمية المستدامة مفهوم حديث، وقد أصبحت الاستدامة اتجاه فكريا في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء، وهي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشاد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، على أنها عمليات متكاملة وليست متناقصة.

يمثل التمويل المتناهي الصغر واحد من أهم الوسائل التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة لكونه أداة تحقق بفضلها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى آثاره البيئية المحدودة، وقد أصبح التمويل المتناهي الصغر توجها دوليا سائدا بحيث أجمع الاقتصاديين وخبراء التنمية الاجتماعية على أهمية نظام التمويل المتناهي الصغر، ويستشهد هؤلاء بالنجاح الذي حققه هذا النهج بالعديد من الدول خاصة في بنغلاديش من قبل محمد يونس الحائز على نوبل للسلام عام 2006 نظير جهوده الناجمة عن تجربة بنوك الفقراء.

ويشهد قطاع التمويل الإسلامي تطورا كبيرا، سواء في الدول الإسلامية أو غيرها، ويشترك في هذا مع قطاع التمويل الإسلامي المتناهية الصغر الذي يشهد تزايد كثيرا في الطلب عليه في جميع دول العالم، ويشتركان أيضا في أنهما يهدفان لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من محاربة الفقر ومكافحة البطالة وزيادة الإنتاج ودعم المرأة ...الخ، ويمثل التقاء التمويل المتناهي الصغر والتمويل الإسلامي المتناهي الصغر، الذي يجمع ما بين الفعالية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة.

وتعتبر السودان واحدة من الدول التي قطعت أشواطا كبيرة في تقديم خدمات التمويل الإسلامي المتناهي الصغر، كما أن تجربتها في هذا المجال فريدة، حيث أنها تحتل المرتبة الثانية على المستوى العالمي في التمويل الإسلامي المتناهي الصغر، وعلى ضوء ما تقدم تتمثل إشكالية البحث في ما يلي:

ما هو دور التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة في السودان؟

ومن خلال التساؤل الرئيسي يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العلاقة بين التمويل الإسلامي المتناهي الصغر والتنمية المستدامة؟
- ما هو دور التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بالسودان؟
- ما هو دور التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بالسودان؟

و من أجل الإلمام بالموضوع ومحاولة الإجابة على الإشكالية الرئيسية قمنا بوضع فرضيات التي تعتبر كتابات مبدئية على التساؤلات الفرعية المطروحة.

– يعتبر التمويل الإسلامي متناهي الصغر آلية من آليات المساهمة في تمويل التنمية المستدامة.

– يساهم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، من خلال مجموعة من المشاريع التي تساهم في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة حجم الناتج الوطني.

– يساهم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال مجموعة من المشاريع التي تساهم في توفير فرص العمل، تمويل القطاع الصحي، الإمداد بالكهرباء والماء وغيرها من المشاريع.

وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يتناول أحد أهم المواضيع وهو قطاع التمويل الإسلامي المتناهي السعر وإبراز دوره في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة وأن هذا النوع من التمويل شهد اهتماما كبيرا في السنوات الأخيرة.

وتهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

_ محاولة الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتمويل الإسلامي المتناهي الصغر والتنمية المستدامة.

_ مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تمويل التنمية المستدامة.

_ معرفة واقع التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان ودوره في تمويل مشاريع التنمية المستدامة.

2. الإطار النظري للتمويل المتناهي الصغر وتنمية المستدامة

أصبح التمويل المتناهي الصغر توجها دوليا لما له من أثر تنموي كبير، لذا أدرجت العديد من المؤسسات هذه الصناعة ضمن استراتيجياتها.

1.2 الإطار النظري للتمويل متناهي الصغر

1.1.2 ماهية التمويل الإسلامي متناهي الصغر

يشير التمويل المتناهي الصغر إلى تقديم قروض صغرى للفقراء خاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاستفادة من الأهداف المالية الرسمية، من خلال برامج تصمم بالتحديد لتوفير احتياجات أولئك الفقراء بما يتلائم مع ظروفهم، تتميز هذه البرامج بجملة من الخصائص منها:

- القروض الصغيرة وذات آجال قصيرة عادة؛
- التقييم المبسط والسهل للمقترضين والاستثمارات؛
- ارتفاع معدلات السداد وملائمة موقع وتوقيت الخدمات؛
- تفادي أسعار الفائدة أعلى من أسعار السوق لتغطيه التكاليف العالية التي تنطوي عليها معاملات التمويل المتناهي الصغر بطبيعتها.[1]

ويشير مفهوم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر إلى جملة من الخدمات المالية التي يتم أدائها وفق المبادئ المستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية وأصولها، و" تقديم تمويل عيني أو نقدي وفق مبادئ الشريعة الإسلامية وأصولها للفقراء من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر والبطالة".[2]

ويمثل التمويل الإسلامي المتناهي الصغر الخطوة المهمة أمام صناعة التمويل الإسلامي لخدمة الشرائح السكانية من المسلمين، ويشدد التمويل الإسلامي على أهمية تمويل النشاط الاقتصادي ولعل الرؤية الأخلاقية الأساسية تتمثل في تعبئة المدخرات لاستخدامها في نشاط اقتصادي حقيقي يحقق الفائدة المرجوة للجميع، وتدعو الشريعة السمحاء إلى تشجيع الادخار والاستثمار بدلا من الأفراد في تحمل ديون الاستهلاكية.[3]

2.1.2 أهمية التمويل الإسلامي المتناهي الصغر

تكمن أهمية التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في ما يلي:

✓ يعد التمويل الإسلامي المتناهي الصغر أداة للتخفيف من حدة الفقر، وتقديم التمويل للأشخاص والأسر الفقيرة يساعد على تحقيق دخل يكفل لها العيش الكريم؛

✓ يعتبر التمويل الإسلامي المتناهي الصغر أداة مهمة في تحقيق المشاريع الخاصة التي تساهم في التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج والتصنيع؛

✓ يساهم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في زيادة الطلب على السلع والخدمات الأخرى، فمن خلال تمويل الأفراد والأسر لإنجاز مشاريع صغيره يصبح لديهم دخل معتبر يجعلهم يزيدون من الطلب على باقي الخدمات والسلع؛

✓ يساهم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في خلق قاعدة عريضة وواسعة من فرص العمل، من خلال تنويع المشاريع المطروحة وبالتالي يخفض من معدلات البطالة؛

✓ وتكمل أهميته أيضا في أنه أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع، فهو يركز على الفرد من منظور مصلحة المجتمع، حيث أنه ينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه ومجتمعه، وبالتالي فإن التمويل الإسلامي بمصادره المختلفة يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ولمجتمعه باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع.[4]

2.2 الإطار النظري للتنمية المستدامة

1.2.2 تعريف التنمية المستدامة التنمية المستدامة

عرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تلبي احتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها بما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للأجيال الحالية لإحراز تقدم اقتصادي واجتماعي وبشري.[5]

وتعرف أيضا بأنها " التحرك العلمي المخطط لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية، تتم من خلال أيديولوجية معينة لتحقيق التغيير المستهدف، من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها. "

تعتبر رئيسة وزراء النرويج غروهارلم برونتلاندا أنها أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة 1987 في تقرير" مستقبلنا المشترك " للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.[6]

كما عرفتها منظمة الأغذية والزراعة (**FAO**) :"التنمية المستدامة هي إدارة قواعد الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسة بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية، الحالية والمقبلة بصورة مستمرة ".[7]

من خلال ما سبق الإشارة إليه في التعاريف السابقة، نجد أن التنمية المستدامة هي" التنمية التي تستخدم الموارد المتاحة بطريقه عقلانيه لتحقيق مصالح الجيلين الحالي والمستقبلي الاقتصادية والاجتماعية مع مراعاة المتطلبات والجوانب البيئية ".

2.2.2 أبعاد التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة أربعة أبعاد متكاملة ومترابطة فيما بينها وهي ممثلة في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد البيئي والبعد التكنولوجي، فلكي تستخدم التنمية يتعين أن يكون هناك توازن وتفاعل متبادل بين هذه الأبعاد.

أ. البعد الاقتصادي: يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. و يمكن حصر البعد الاقتصادي في ما يلي: حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية بتغير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث ومعالجته، حيث تقع مشكلات التلوث العالمي على عاتق الدول الصناعية، وتقليص تبعية البلدان النامية، كما يجب تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، حيث هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية، والحد من التفاوت في المداخيل، وبالتالي المساواة في توزيع الموارد وتقليص الإنفاق العسكري.[8]

ب. البعد الاجتماعي: في هذا المجال تبرز فطرة التنمية المستدامة في رفض الفقر والبطالة والتفرقة التي تحد من حقوق المرأة والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء، ويتجلى هنا البعد الاجتماعي كأساس الاستدامة عن طريق العدل الاجتماعي، ومن أهم عناصر البعد الاجتماعي: تثبيت النمو الديموغرافي (ضبط السكان)، الصحة والتعليم، المشاركة الشعبية والتنوع الثقافي، تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد الجيل الحالي من جهة ثم بين أفراد الجيل الحالي والمستقبلي من جهة أخرى.[9]

ج. البعد البيئي: في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والإنسان، الذي عقد في ستوكهولم سنة 1972 اتضحت العلاقة بين التنمية والبيئة، وبعد ذلك أصبحت هناك قناعة أن إدارة البيئة بشكل سليم ومتوازن أمر لابد منه لعملية التنمية، وأصبحت البيئة تتصدر سلم الأولويات والاهتمامات الدولية والوطنية أن تحقيق تنمية مستدامة مرهون بمكافحة التدهور البيئي وحماية الموارد الطبيعية، أي محاولة الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، من أجل القضاء على الفقر وتحسين المستوى المعيشي ليس فقط من منظور اجتماعي وإنما من منظور حماية البيئة.[10]

3. مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة

تساهم مشروعات التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة من خلال مساهمتها في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، من خلال النقاط التالية :

1.3 مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق البعد الاقتصادي

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص نذكر منها :

- خلق فرص عمل بكثافة؛
- قلة حجم رأس المال المستخدم في إنشائها؛
- قدرتها على إمداد المشاريع الكبيرة المنتجات الوسيطة وبعض المكونات؛
- قدرتها على الانتشار في مختلف المناطق الجغرافية ؛
- أكثر استخداما للخامات المحلية؛
- تمثل المرأة وتيسر مساهمتها في النشاط الاقتصادي؛
- قدرتها على أن تكون مكملة لبعضها. [11]

تساهم هذه المنشآت بنحو ثلثي التشغيل الكلي وأكثر من الناتج المحلي، وأكثر من ثلث الصادرات ففي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكثر من 59 % من المنشآت هي صغيرة ومتوسطة وتوفر 60% فرص العمل في القطاع الخاص، وتساهم في الابتكار وتدعم التنمية الإقليمية والتلاحم الاجتماعي، أما في الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، نجد أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا تساهم بنسبة 56% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، في حين تساهم بنسبة 33% في مصر وبنسبة 25% في المملكة العربية السعودية.[12]

وهي تساهم في تنمية النشاط الاقتصادي وتنمية الصادرات وفي تحقيق التنمية المحلية بفضل سهولة تكييفها مع محيط هذه المناطق، والهدف الرئيسي لها هو مكافحة البطالة لما لها من قدرة على خلق وظائف أكثر من غيرها.

2.3 مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق التنمية الاجتماعية

ويتحقق ذلك من خلال:

– المساهمة في الإدماج الاقتصادي للمرأة وتعليم الفتيات.[13]

- المساهمة في تنمية المناطق الريفية، ففي ظل ما يتميز به عالم الريف، يمكن للتمويل الإسلامي المتناهي الصغر توفير الفرص الجديدة لملايين الفقراء في المناطق الريفية والتخفيف من حدة الفقر.[14]

3.3 دور التمويل الإسلامي متناهي الصغر في تحقيق البعد البيئي

يشير مصطلح" **مستدام** " في قطاع التمويل المتناهي الصغر إلى معنى ضيق هو المؤسسات القابلة على الاستمرار من الناحية المادية، وقد اتسع إطار هذا المصطلح في السنوات القليلة الماضية ليشمل الأداء الاجتماعي، ولقد أضاف التركيز المتزايد على التمويل المسؤول عن الأثر البيئي إلى غيره من العوامل التي تعد من مقاييس نجاح المؤسسات التمويل المتناهي الصغر، ويمكن لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر أن تمارس دورا هاما في حماية المناخ من خلال المجالات المتاحة للتدخل أمامها، ومن أهم هذه المجالات (منتجات الطاقة النظيفة، الإنارة، التشجير ومنع عزلة الغابات، الوقود الحيوي، الزراعة منخفضة الكربون، المشروعات على المستوى المحلي، اختيار المحاصيل والممارسات الزراعية، رصد تغير المناخ واستخدام المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وتقديم الإعانات المالية). [15]

4. دور التمويل المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة في السودان

نشير بداية إلى أن النظام المصرفي السوداني نظام إسلامي بالكامل، ويتكون من 21 بنكا وطنيا و281 فرعا، وتساهم صيغ البيوع (المرابحة والسلم) بأكثر من 50 % من مبلغ التمويل منذ 1996، بينما صيغ المشاركة والمضاربة التي تعتمد على توزيع الأرباح تستحوذ على 34%، مما يعني أن البنوك الإسلامية لا تعتمد على صيغته المشاركة والمضاربة في التمويل بشكل كبير.

1.4 التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان

1.1.4 نشأة وتطور التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان

بدأت فكرة التمويل الإسلامي المتناهية الصغر في عام 1959 بواسطة البنك الزراعي السوداني والذي بدأ بتمويل صغار المنتجين خاصة صغار المزارعين، وبنك الادخار السوداني فى عام 1974 والذي يعنى بتمويل المهنيين وصغار المنتجين في الجزيرة، وبنك الشعب السوداني في السبعينات، بنك فيصل الإسلامي في الثمانينات مع الحرفيين في نطاق المحدود. إلا أن تجربة البنك الإسلامي حققت نجاحا مما جعلها تؤسس لفروع مخصصه في مجال تمويل صغار المنتجين، بل أسست إدارة على مستوى الرئاسة تعنى بهذا النوع والذي عرف أخيرا بالتمويل الإسلامي المتناهي الصغر. والذي ميز تجربة البنك الإسلامي تقديم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر عبر الصيغ الإسلامية بالتركيز على صيغة المشاركة حيث كانت تمثل 60% من التمويل العام 1988، هذه التجربة لم تستمر وتوقفت في أوائل التسعينات وأصبح البنك الإسلامي بنكا تجاريا تقليديا كسائر البنوك.

ولم يظهر مصطلح التمويل الإسلامي المتناهي الصغر بوضوح في السياسة التمويلية النقدية للبنك المركزي إلا في العامين 2006 و2007 بهدف تقديم خدمات التمويل المتناهي الصغر للفقراء وصغار

المنتجين وذوي الدخل المحدود، بواسطة مؤسسات ناشئة لم تتبع منهجا موحدا، ولذلك يمكن القول أنه توجد مؤسسات قليلة تقدم خدمات التمويل المتناهي الصغر وفق المناهج والمعايير التي تتبعها المؤسسات الدولية المتخصصة في هذا النشاط، أي تقدم خدمات مالية متنوعة مثل تقديم القروض الصغيرة والقروض المتكررة والتي يزيد حجمها تدريجيا، قروض الاستهلاك وتعبئة المدخرات، حفظ الودائع والتحويلات النقدية والتأمين الأصغر، ويمكن القول أن معظم المؤسسات العاملة في هذا المجال تقدم القروض الصغيرة فقط، تتفاوت درجات نجاحها في ذلك حسب طبيعة كل مؤسسة والمناخ الذي تعمل فيه. [16]

إلا أنه ما زالت معظم عمليات التمويل الأصغر تقوم بها المؤسسات والمنظمات الطوعية، إلا أنه وبعد أن شهد الجميع خلال السنوات الماضية بتمدد مساحة الفقر في السودان أولت الدولة اهتماما واضحا بالتصدي لهذه الظاهرة، وذلك من خلال جهود الدولة في هذا الاتجاه والتي ظهر منذ الإستراتيجية القومية الشاملة (1992_2002) والتي تضمنت جزءا خاصا بالتنمية الاجتماعية، يحتوي هذا الجزء على موجهات وأهداف وسياسات ترتكز على رعاية الأسرة الفقيرة ومساعدة الفئات الضعيفة ومحاربة الفقر وتهيئة وتنسيق كل الجهود الرامية في التنمية الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، تتضمن الإستراتيجية التزاما واضحا تم التعبير عنه في استهداف 2 مليون أسرة فقيرة بتوفير وسائل الإنتاج لها خلال عشر سنوات، وتم إنشاء العديد من الصناديق الاجتماعية، والمؤسسات المناط بها مساعدة الفقراء وذلك بجانب إنشاء وزارة التخطيط الاجتماعي على المستوى الاتحادي (وزارة الرعاية والتنمية الاجتماعية)، كما أنشئ القطاع الاجتماعي بوزارة المالية الاتحادية، هذا بالإضافة إلى تعيين تمويل التنمية الاجتماعية في السياسات التمويلية للبنك المركزي، فمنذ عام 1994 خصصت نسبة 5% من جملة القروض البنكية لتمويل هذا القطاع، وقد زادت هذه النسبة تدريجيا من خلال السنوات التي تليها، حيث وجه بنك السودان كل البنوك التي تخصص نسبة 12% من جملة قروضها لتمويل التنمية الاجتماعية، وقد حددت منشورات بنك السودان الفئات التي تدخل في إطار التنمية الاجتماعية بالأسر المنتجة والحرفيين وصغار المهنيين.

2.1.4 مؤسسات التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان

عرف بنك السودان المركزي البنوك والمؤسسات التي تعمل في مجال التمويل الأصغر 60 مقروءة مع المادة 5 من قانون تنظيم العمل المصرفي لسنة 2003، ولائحة شروط الترخيص للمصارف التمويل الأصغر لسنة 2006 كالآتي:

– **مصرف التمويل الأصغر:** أي شركة للاستثمار التي تقدم الخدمات المالية الصغرى والادخار والتمويلات المحلية والخدمات المالية الأخرى.

– **مؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع:** تعني المؤسسة المرخص لها من البنك بقبول الودائع من الجمهور بغرض تقديم خدمات التمويل الأصغر.

– **مؤسسة التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع:** تعني المؤسسة المسجلة لدى بنك السودان المركزي التي لا تقبل الودائع، أي منظمة تعمل على المستوى القومي والولائي والمحلي أو الريفي أو منظمة

مجتمع أو منظمة دولية أو منظمة خاصة أو منشأة كانت تمارس أو تخطط لممارسة أنشطة التمويل الأصغر، وفقا للشروط الواردة بنظام تسجيل مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع.[17]

2.4 حجم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان

1.2.4 حجم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر عبر المصارف في السودان

يمكن توضيح حجم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر عبر المصارف في السودان خلال الفترة 2014- 2019 في الجدول التالي:

جدول رقم (1): حجم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر الممنوح بواسطة المصارف من 2014- 2019

الوحدة: مليون جنيه

السنوات/ البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي التمويل المصرفي	44.320.7	53.456.7	67.688.6	102.927.7	143.751	203.102
حجم التمويل الأصغر	2.055.0	2.692.0	2.914.0	6.197.0	8.798.0	8.917.0
حجم التمويل ذو البعد الاجتماعي	2.704.0	5.601.0	2.744.3	6.197.0	8.797.5	—
نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل (%)	4.6	5.0	4.3	5.1	6.1	4.4
نسبة التمويل الأصغر ذو البعد الاجتماعي من إجمالي التمويل (%)	6.1	10.5	9.2	6.0	—	—

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك السودان المركزي من 2014-2019.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (1) الارتفاع المستمر في إجمالي التمويل المصرفي حيث سجل في نهاية 2014 مقدار 44,320,7 مليون جنيه ليرتفع إلى 102,927,7 مليون جنيه في نهاية العام 2017، ليصل إلى أقصى قيمة له نهاية 2019 إذ بلغ 203,12 مليون جنيه.

وبالنسبة لحجم التمويل الأصغر قدر بـ 55.0 2 مليون جنيه في نهاية العام 2014 ليرتفع في نهاية 2019 إلى مليون جنيه، أما فيما يخص حجم التمويل ذو البعد الاجتماعي نلاحظ ارتفاع قيمته من 704 مليون جنيه في نهاية عام 2014 إلى 5.601 مليون جنيه في نهاية العام 2016 ليستمر في الارتفاع إلى 8,770,5 مليون جنيه في نهاية العام 2018.

وتراوحت نسبه التمويل الأصغر من إجمال التمويل بين 6.1% في نهاية العام 2014 إلى 10.5 % في نهاية العام 2015، نتيجة اهتمام بنك السودان المركزي بتطوير قطاع التمويل الأصغر وذلك بتشجيع مؤسسات تمويل الأصغر، البنوك والجمعيات والاتحادات والهيئة الناشطة في سوق التمويل الأصغر والتسهيل مهامها.

2.2.4 التمويل الإسلامي المتناهي الصغر عبر المؤسسات في السودان

يمكن توضيح حجم التمويل المتناهي الصغر خلال الفترة 2014 2019 في الجدول التالي:

الجدول رقم (2) : مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر من 2014-2019

الوحدة: مليون جنيه

السنوات/ البيان	2014	2015	2016	2017	2018	2019
بنك السودان المركزي	195.0	219.0	217.0	169.0	226	226
صندوق الإنماء العربي	—	121.5	198.9	216.0	308	348
موارد ذاتية	47.1	94.1	331.3	—	—	—
المصارف	16.0	53.7	114.2	352.0	696	1.230
الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية – جدة	98.8	41.0	133.3	155.0	199	216
الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر	33.2	19.7	25.0	—	—	—
أخرى	—	0.6	0.0	—	—	—
الإجمالي	390.1	549.6	109.7	892.0	1430	2.020

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك السودان المركزي من 2014-2019

ارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر من 30 مؤسسة إلى 33 مؤسسة، حيث تم التصديق لمؤسسة شمال كردفان للتمويل الأصغر للتمويل الإسلامي المتناهي الصغر ومؤسسه الخرطوم الزراعية للتمويل المتناهي الصغر من 35 مليون جنيه نهاية عام 2014 إلى 37 مليون جنيه بنهاية العام 2015.

وارتفع عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر من 35 مؤسسة في العام 2015 إلى 37 مؤسسة في العام 2016، كما ارتفعت المساهمة الرأسمالية الممنوحة من بنك السودان المركزي لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر من 37 مليون جنيه بنهاية عام 2015 إلى 39 مليون جنيه بنهاية عام 2016 بمعدل 5.4%.

وارتفع إجمالي رصيد التمويل المتناهي الصغر الممنوح بواسطة مؤسسة التمويل متناهي الصغر العاملة من 624.3 مليون جنيه بنهاية عام 2016 بمعدل100.7%، وارتفع عدد مؤسسات التمويل المتناهي الصغر العاملة من 38 مؤسسة في عام 2017 إلى 44 مؤسسة في عام 2018، كما ارتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوح بواسطة هذه المؤسسات من 3.595.0 مليون جنيه عام 2017 الى5.733.7 مليون جنيه بنهاية عام 2018 بمعدل61.7%.

ثم ارتفع عدد مؤسسات التمويل الأصغر العاملة من 44 مؤسسة في عام 2018 إلى 46 مؤسسة في عام 2019 أي بمعدل 4.5%. كما ارتفع إجمالي رصيد التمويل الممنوح بواسطة هذه المؤسسات من 1.430 مليون جنيه عام 2018 إلى 2.020 مليون جنيه بنهاية عام 2019 بمعدل 41.3% بينما

بلغت مساهمة صندوق الإنماء العربي والشراكة مع بنك التنمية الإسلامي جدة نسبة 6.7% و2.8% على التوالي.

3.4 مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة

1.3.4 مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق البعد الاقتصادي

يمكننا توضيح مساهمة التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في السودان من خلال عرض المشاريع التالية:

أ. مشروع الزهراء لإنتاج البيض في ولاية نهر النيل:

هو مشروع شراكة بين مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية ومنظمة الغيث الخيرية وشركة " كورال للدواجن "، لإغراض الاستفادة القصوى لتطوير المنتجات، وإيجاد فرص التسويق وتدريب العمالة بمشروع لإنتاج بيض الماندا وفقا لمواصفات عالية الجودة، وقد تم تمليك المستفيد عدد 180000 دجاجة لتوفير بيض المائدة بولاية نهر النيل. وذلك بإنتاج يومي قدره 5400 طبقا، وقد وفر المشروع عدد 600 فرصه عمل دائمة للمرأة، وقد تم تمويل المنظمة لأكثر من خمس دورات بواسطة المصرف مع القطاع الخاص ممثلا في شركه كورال المتخصصة في صناعه الدواجن في السودان، إذ بلغ حجم تمويل أصول المشروع مبلغ 11000000 جنيه و رأس مال قدره 7,8 مليون في الدورة الواحدة، ويعتبر هذا المشروع نموذجا للتشبيك بين القطاع العام والخاص و المجتمع (ppc). [18]

ب. المشروع السوداني لترقية إنتاج وتسويق الصمغ العربي:

تم تمويل المشروع السوداني لترقية إنتاج وتسويق الصمغ العربي من قبل الإيفاد وصندوق دعم المانحين، والجهة المنفذة هي الهيئة القومية للغابات وبعض مؤسسات التمويل الأصغر بالولايات المستهدفة.

تم تنفيذ الأنشطة المجتمعية في ثمانية محليات في ولايات النيل الأزرق ويسار والنيل الأبيض وشمال كرد فان وجنوب كرد فان، والهدف الإنمائي للمشروع هو زيادة الإنتاج والدخل لصغار منتجي الصمغ العربي بهذه الولايات.

انتهج المشروع تجربه جديدة في مجال التمويل الأصغر ارتكزت على بناء قدرات الجمعيات والتي تم اختيارها وفق شروط ومعايير دقيقه وتدريبها على التمويل الأصغر وفتح الحسابات، وكان الهدف تحويل الجمعيات لمؤسسات محليه ريفيه للتمويل الأصغر تقوم بتسليف الأعضاء من حساب الجمعية وفق اتفاق وشروط محدده، إلا أن التنفيذ الفعلي بدا في شكل تمويل أصغر عبر البنود لعدد من الجمعيات من تلك المحليات في مجال إنتاج الصمغ العربي، تدار تلك القروض بطريقه المال الدوار، وفي الربع الأول من العام 2012 وصل متوسط نسبه سداد القروض إلى 56 % لكل الجمعيات، وقد تم إضافة جمعيه جديدة لتنفيذ التمويل الأصغر حيث وصل عدد الأسر فيها إلى 512 تمثل النساء فيها نسبة معينة، وقد توقف بسبب عدم توفر موارد للمشروع خصوصا في فترة الجفاف، ولكي يلعب الصمغ

العربي دوره المنتظر منه في دعم الاقتصاد السوداني لابد من الاهتمام بصغار المنتجين في ولايات حزام الصمغ العربي والعمل على تفعيل سلاسل القيمة حتى يتم تعظيم العائد للمنتج الرئيسي لهذه السلعة الحيوية.[19]

يستهدف المشروع المزارعين التقليديين في القطاع المطري للزراعة التقليدية، بغرض تحويل صغار المزارعين من متلقين للإعلانات إلى مرحلة الإنتاج والاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى تحقيق أرباح، وذلك عن طريق ربطهم بالأسواق عبر التمويل والتأمين بالإضافة إلى خدمات الإرشاد الزراعي، وبلغ إجمالي المزارعين بالمشروع خلال الفترة من 2012 – 2015 عدد 45245 مزارع بمبلغ 12.9 مليون جنيه.[20]

2.3.4 مساهمه التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تحقيق البعد الاجتماعي

تسعى السودان للنهوض بقطاع الصحة ومحاربه الفقر والرقي بمستوى التعليم من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية ولبلوغ هذه الغاية ندرج بعض المشروعات في ما يلي :

أ. **مشروع كهرباء قرى محليه شرق سنار:**

تقع محليه شرق سيناء في الجزء الشمالي الشرقي لولاية سنار، حيث يحدها من الجانب الشرقي ولاية القضارف ومن الجنوب بمحلية سنار ومن الشمال والغرب تحد بولاية الجزيرة، وتتألف المنطقة من مجموعه من القرى والفرقان، ويبلغ عدد سكانها حوالي 230 ألف نسمة. وتعتبر المنطقة من المناطق الأقل نموا ويحترف غالبية سكانها حرفتي الرعي والزراعة، ويوجد بها رابع أكبر مشروع زراعي قومي في السودان وهو مشروع السوكي الزراعي.

وبعد انطلاق قطاع البرنامج التجريبي للتمويل الأصغر وتشجيعه للمصارف لتبني السياسات الجديدة للتمويل الأصغر، دخل بنك السودان المركزي في عمليات تمويلية بمختلف الصيغ من خلال المضاربة المقيدة وصيغة المشاركة، ولأن مصرف المزارع التجاري من ضمن مصارف البرنامج التجريبي للتمويل الأصغر فقد طلب من بنك السودان المركزي الدخول معه في مشاركه لتنفيذ مشروع تنموي كبير له بعد عميق في الريف، وكان هذا المشروع هو مشروع كهرباء لـ 70 قرية بمحلية شرق سنار.

تم توقيع عقد الشراكة لتمويل المشروع بين الطرفين (بنك السودان ومصرف المزارع التجاري) في أكتوبر من العام 2010 وكانت قيمة عقد المشاركة مبلغ 10.4 مليون جنيه سوداني مناصفة بين الطرفين لمدة خمسة أعوام، وذلك لتوصيل خطوط الضغط العالي والضغط المنخفض لعدد 70 قرية بمحلية شرق سنار.

فبناء على طلب تقدمت به محلية شرق سنار (العميل) لمصرف المزارع التجاري بالدخول معها في عقد مقاولة تنفيذ وتوصيل شبكات الضغط العالي والضغط المنخفض لعدد 70 قرية بالمحلية، فقد وقع الطرفان على عقد مقاولة مدتها خمس سنوات لتنفيذ المشروع في ماي من عام 2010، حيث كانت قيمة العقد مبلغ 15,3 مليون جنيه سوداني، على أن يلتزم الطرف الثاني بتقديم خطاب ضمان لسداد أقساط في مواعيد استحقاقها.

ألزم عقد المشاركة مصرف المزارع التجاري بالاتفاق مع الهيئة القومية للكهرباء تحصيل أقساط التمويل عند شراء الكهرباء بواسطة العملاء الممولين، فقد اشترط المصرف أخذ خطاب ضمان من محلية شرق سيناء ضد مخاطر عدم السداد على الرغم من تدني مخاطر المشروع.

وفي جوان عام 2010 أبرمت محلية شرق سنار عقد تحصيل الأقساط من المستفيدين بالقرى التي تمت إنارتها مع الهيئة القومية للكهرباء، حيث أن الهيئة وافقت على التحصيل دون مقابل، وقد كانت منهجية التحصيل أن تم ربط شراء الكهرباء بعداد كل مستفيد، حيث لا يستطيع أي شخص شراء الكهرباء إلا إذا قام بسداد ما عليه من أقساط تمويل. [21]

ويمكن تلخيص تفاصيل هذا المشروع في النقاط التالية : [22]

- بلغ عدد القرى التي تمت إنارتها حوالي 70 قرية تضم حوالي 15000 أسرة أي حوالي 70 ألف نسمة.
- ثمن تمويل جميع الأعمال المرتبطة بالكهرباء من شبكات الضغط العالي والضغط المنخفض والمحولات توصيل خدمة الكهرباء إلى المنازل والوحدات الإنتاجية.
- تم البدء في العمل بتاريخ 20/ 5/ 2010 .
- تم عمل مقابله مع المحلية لتوصيل الكهرباء كما تم اختيار الشركات المنفذة، مقاولين للمشروع واختيار الشركة القومية للكهرباء كمستشار للمشروع.
- قدمت وزارة المالية الولائية ضمانات المشروع بخطابات ضمان بالإضافة إلي شيكات.
- تم الاتفاق مع المحلية أن يكون سداد الأقساط نصف سنوية تستمر لمدى خمس سنوات، وتقديم ضمان من شركه الكهرباء بتحصيل أقساط التمويل مع كهرباء الدفع المقدم وتم الاتفاق على أن يكون القسط الشهري للعداد 31 جنيه.

ساهم المشروع مساهمة كبيرة في تغيير الحياة بالمنطقة للأفضل، حيث أصبحت الكثير من المشاريع والمزارع تروي بواسطة الطلبات الكهربائية، وكذلك الطواحين والورش والمتاجر والأسواق الأسبوعية توسعت أعمالها وأنشطتها بإدخال الكهرباء، كما استفادت المدارس وقطاع التعليم والصحة من المشروع، بالإضافة لتحسين ظروف السكن ببناء منازل من الطوب الأحمر لمقابلة توصيلات الكهرباء.

ب. مشروعات الصحة:

يشكل العلاج أمرا هاما للفقراء والمساكين الأمر الذي يجعل الحاجة أكبر من مقدرة الدولة مما يجعل ديوان الزكاة يستجيب لمساعدة الفقراء والمحتاجين في توفير المعدات الطبية والأجهزة والمساعدة في دخول هذه الأسر في مظلة التأمين الصحي حتى يتسنى لهم الحصول على العلاج على مستوى ولايات السودان المختلفة كما قام الديوان بإنشاء إدارة للعلاج بالمركز لمقابلة الحالات المستعصية وإجراء العمليات الطبية بالخرطوم، يساهم الديوان في العمليات التي تحتاج لإجرائها بالخارج، ومن بين العمليات التي يقوم بها:

- **شراء المعدات:**

قام الديوان بشراء بعض الأجهزة الطبية النادرة التي تحتاج إليها المستشفيات الحكومية وتحول إمكانيات الوزارة دون توفيرها ومن أمثلة هذه الأجهزة:

- شراء أول قسطرة لمركز القلب؛
- شراء جهاز فحص الجينات، والذي كان له الأثر في معرفة نوع الأورام بعد أن كان ذلك يتطلب إرسال العينات إلى ألمانيا وينتظر المريض أكثر من أسبوعين لحين وصول النتيجة ليبدأ مرحلة العلاج، مما يكلف المريض وأسرته الانتظار بالخرطوم، ويتطلب ذلك الكثير من المبالغ التي يعجز عنها أغلب المواطنين حتى غير الفقراء والآن أصبح خلال ربع ساعة تظهر النتيجة ويبدأ العلاج؛
- شراء ثلاجات حفظ الأمصال والتي تعمل بالغاز؛
- شراء جهاز مناظير جراحة الكلى؛
- توفير أكثر من 15 إسعاف لنقل المرضى للمستشفيات البعيدة منها اثنين متخصصات في إسعاف مرضى القلب؛
- توفير ثلاجات لمستشفى الخرطوم لها إمكانيات عاليه لحفظ الموتى بسعة 24 جثة؛
- توفير معامل لفحص الإيدز بالولايات الظرفية؛
- توفير العديد من الأجهزة الطبية للمساعدة رسم قلب، معامل تحاليل، أشعة موجات صوتية، المستشفيات الريفية.[23]

- **برنامج التأمين الصحي:** بعد تفاقم مشكلة العلاج وارتفاع تكلفته، عمل الديوان على إدخال الأسر الفقيرة تحت مظلة التأمين الصحي بحيث يتكفل ديوان عبر إدارة التأمين الصحي التابعة لوزارة الرعاية الاجتماعية بتسديد 75 % من قيمة علاج الطبيب وتساهم الأسرة بنسبة 25 % من قيمة الدواء، على أن تقوم إدارة التأمين الصحي بعلاج أفراد الأسر علاجا كاملا، كانت البداية بحوالي 5000 أسرة وبلغ عدد الأسر المؤمن عليها 31245 أسرة ويسدد لها مبلغ 163 مليون دينار.

- **الصيدليات الشعبية:** لديوان الزكاة تجربة رائدة في مجال توفير الدواء للفقراء والمساكين، ففي البداية كان هناك اتفاق بين مكاتب الزكاة والصيدليات الشعبية بتسليم المرضى من ذوي الحاجات ما يحتاجونه من أدوية بموجب صدقات تصدر من إدارة الزكاة حيث يقوم الديوان بعد ذلك بتسديد المبالغ للصيدليات، تم إنشاء 35 صيدلية شعبية على مستوى الولايات ومحافظات السودان، حيث تقدم هذه الصيدليات الدواء مجانا للفقراء والمساكين ولكافة المواطنين بأسعار تقل كثيرا عن أسعار الدواء في السوق وذلك تخفيفا للمعاناة عن المواطنين بهامش ربح بسيط.[24]

ج. مشروعات التعليم:

التعليم لا يقل عن الصحة أهمية فهو عامل أساسي لتمكين المجتمعات من الإنتاج، النمو والتطور، لذلك نجد أن المؤسسات المصرفية التي تقدم خدمات التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في السودان

تهتم بهذا القطاع، ومن بين الإنجازات التي قام بها ديوان الزكاة السوداني وبنك الادخار والتنمية الاجتماعية في هذا المجال نذكر ما يلي:[25]

- عقد بنك الادخار والتنمية الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العام ومفوضية تخصيص الإيرادات اتفاقية البيئة المدرسية التي تهدف إلى توفير كل المعلومات لقطاع التعليم والطلاب بجميع الولايات، وتسمح لهم بالتمتع بخدمات تعليمية تعينهم على التحصيل الأكاديمي عبر بيئة مدرسية سليمة، بتوفير الكتاب المدرسي وبناء وتأهيل وصيانة المدارس في حواضر وقرى تلك الولايات، وقد قام المصرف بتمويل هذا المشروع بمبالغ فاقت 324 مليون جنيه.
- قام ديوان الزكاة بتأهيل بعض المدارس الفنية والمعاهد الحرفية حتى يتمكنوا من مواصلة حياتهم العملية وكسب قوتهم.

د مشروع تمويل مشاريع الخريجين:

بدأ المشروع في نهاية عقد التسعينات لكن البداية الفعلية كانت عام 2003. ويهدف المشروع إلى خفض البطالة بين الخريجين بنسبة 65% وذلك لاستيعاب 2975 خريجا على النحو التالي:

- 35 % استيعاب مباشر (من القطاع الحكومي والخاص).
- 15% استيعاب في المشروعات القومية.
- 20 % تدريب تحويلي.
- 25% مشروعات صغيرة ومتوسطة.
- 5 % مشروعات كبرى.

واعتمد المشروع في تحقيق أهدافه على مجموعة من المبادئ باستخدام منهج واضح في تنفيذ الأفكار بهدف أن يقود ذلك إلى تجربة متجددة حسب الوضع الآتي:

- اعتماد إستراتيجية متكاملة للاستفادة من التجارب المحلية والإقليمية السابقة وترجمتها لبرامج ويعتمد تعدد المسارات وتكاملها.
- اعتماد رؤية واضحة تمثل مواجهة للعمل العام وهي فرصة عمل حر وحياة كريمة لكل خريج وخريجة تحقيقا لمجتمع العدل.
- اعتمد على التنسيق مع القطاعات المختلفة لإدماج الإستراتيجية في برامج وخطط القطاعات وتنفيذ برامج مشتركة لتحقيق الهدف العام.
- اعتمد المشروع مبدأ الاستفادة القصوى من الطاقات المعطلة وتوظيفها لتنفيذ الإستراتيجية.
- اشتراك القطاع الخاص في برامج التدريب وخلق فرص عمل.

حقق المشروع إنجازات في مجال تمويل المشروعات الصغيرة التي تقدم بها الخريجون من خلال دراسات الجدوى كما قام بتدريب ما يقارب 358 خريج في مجال إدارة المشروعات الصغيرة، كما تم تدريب واستيعاب العديد من الخريجين في مجال محو الأمية. وتم فتح مراكز التدريب في مختلف ولايات

السودان إلا أنه رغم المجهودات التي قام بها المشروع إلا أنها لا ترقى إلى الحد من ظاهرة البطالة وسط الخريجين وذلك نسبة للأعداد الكبيرة من الخريجين الذي لم يجدوا عمل.[26]

5. خاتمة

يعتبر التمويل الإسلامي من أهم الوسائل الأكثر تأثيرا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتبر أداة فعالة لمحاربة الفقر ووسيلة ناجحة في تمويل المشاريع، فهو يقدم خدمات مصرفية متنوعة للفقراء وأصحاب الدخل المحدود.

يساعد التمويل الإسلامي المتناهي الصغر على إنشاء مؤسسات صغيرة ومصغره، التي تعتبر قاطرة النمو في الكثير من الدول، زيادة على أنه يوفر مناصب شغل ويحارب البطالة ويزيد الإنتاج بما يضمن ترقية المنتجات المحلية ويحقق التنمية الاقتصادية، كما تعمل المداخيل المتأتية من مناصب الشغل التي استحدثها التمويل الإسلامي متناهي الصغر في محاربة الفقر، وتحسين الظروف المعيشية للمستفيدين وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية وتعليم الأطفال وتعزيز دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية مما يعزز تحقيق التنمية الاجتماعية. أما في الجانب البيئي فبالإضافة إلى أن مكافحة الفقر تساعد على حماية البيئة والتي يعمل التمويل الإسلامي الأصغر على تقليل آثاره، فإن الأنشطة والممارسة من خلاله قليلة التأثيرات السلبية على البيئة، وعليه فإن التمويل الإسلامي الأصغر يشمل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي البعد الاقتصادي الاجتماعي والبيئي.

يضمن التمويل الإسلامي المتناهي الصغر الجانب الأخلاقي للأنشطة التنموية، زيادة على تضمنه البعد الخيري، الذي يحارب الأنانية والجشع ويضمن حقوق الغير مجسدا بذلك المفهوم الحالي والمستقبلي في التنمية، الذي تضمنه تعريف بونت لاند للتنمية المستدامة، لأن التمويل الإسلامي المتناهي الصغر مبني على فكرة العمارة والاستخلاف في الأرض، كما يطرح عدة صيغ وأساليب تلبي جميع المتطلبات تتراوح بين أساليب قائمة على البر والإحسان، وأساليب قائمة على المشاركة في عائدات الاستثمار، وأخرى قائمة على الدين التجاري، مشكلة بذلك نظاما مثاليا للحفاظ على تنمية الأصول، بناء القدرات وتقديم المساعدات التقنية لتحسين المهارات وتنميه الموارد البشرية وحماية البيئة، من أجل الوصول لتحقيق التنمية المستدامة.

بعد دراسة موضوع البحث ومحاولة الإلمام ببعض جوانبه يمكن اختبار فرضياته كما يلي :

الفرضية الأولى: تم التأكد من صحتها، بحيث يعتبر التمويل الإسلامي متناهي الصغر آلية من الآليات المساهمة في تمويل التنمية المستدامة، من خلال قدرته على تعبئة الموارد المالية وتوجيهما نحو الاستثمار خاصة في مجال تمويل الصحة والتعليم.

الفرضية الثالثة : تم التأكد من صحتها، بحيث يساهم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر في تمويل البعد الاقتصادي، للتنمية المستدامة من خلال مجموعة من المشاريع التي تساهم في زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة حجم الناتج الوطني، كالمشروع السوداني لترقية إنتاج و تسويق الصمغ العربي، مشروع ربط صغار المزارعين بالأسواق.

الفرضية الرابعة: : تم التأكد من صحتها، بحيث يساهم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر بالسودان في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال مجموعة من المشاريع التي تساهم في توفير فرص العمل، تمويل القطاع الصحي، الإمداد بالكهرباء والماء وغيرها من المشاريع، كمشروع كهربة قرى محلية، مشروعات الصحة والتعليم، وهذا ما يساهم في الحد من الأمية، الصحة الجيدة، زيادة فرص العمل وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة.

وتوصلنا من خلال هذه البحث إلى النتائج التالية:

– للتمويل الإسلامي المتناهي الصغر أهمية كبيرة للحد من الفقر بالنسبة للفئات الفقيرة والمشروعات الصغيرة.

– يساهم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر بشكل كبير في تمويل المشروعات الصغيرة من خلال الدخول معهم بالمشاركة أو المضاربة أو باقي الصيغ الأخرى وبذلك يكون تكامل ما بين البنك والمشروعات المصغرة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الفقر وتخفيض معدلات البطالة.

– تقوم صياغة التمويل الإسلامي المطبقة في التمويل الإسلامي المتناهي الصغر على أساس اقتسام الأرباح والخسائر بين الجهة المانحة للتمويل وطالب التمويل.

– تحتل السودان الصدارة من خلال عدد المشاريع الممولة بالتمويل الإسلامي المتناهي الصغر.

– رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات السودانية في قطاع التمويل الإسلامي المتناهي الصغر إلا أنه ما زال يواجه بعض العراقيل والمشاكل.

– يساهم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر بالسودان في تمويل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال مجموعة من المشاريع التي تساهم في زيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة حجم الناتج الوطني، كالمشروع السوداني لترقية إنتاج وتسويق الصمغ العربي، مشروع ربط صغار المزارعين بالأسواق.

– يساهم التمويل الإسلامي المتناهي الصغر بالسودان في تمويل البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من خلال مجموعة من المشاريع التي تساهم في توفير فرص العمل، تمويل القطاع الصحي، الإمداد بالكهرباء والماء وغيرها من المشاريع، كمشروع كهربة قرى محلية، مشروعات الصحة والتعليم، وهذا ما يساهم في الحد من الأمية، الصحة الجيدة، زيادة فرص العمل وبالتالي تعزيز التنمية المستدامة.

ويمكننا طرح التوصيات التالية:

- ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية الخاصة بمنح التمويل المتناهي الصغر، وذلك بجعل معالجة الملفات تتم بسرعة؛
- تشجيع القطاع الخاص على تقديم خدمات التمويل الإسلامي المتناهي الصغر وإنشاء بنوك إسلامية متخصصة في توفير هذه الخدمات؛
- تشجع أفراد المجتمع وزيادة وعيهم بأهمية التمويل الإسلامي المتناهي الصغر وتمكينهم من الأساليب التي تعمل على تطوير أنشطتهم؛

- العمل على الوصول إلى أشد الناس فقرا خاصة في المناطق الريفية والنائية وتبسيط المعاملات تبعا لمؤهلاتهم وقدراتهم وهذا ما يجسد فكرة الشمول المالي؛
- تنويع صيغ التمويل متناهي الصغر.

6. قائمة المراجع:

[1] عبد القادر زيتوني، صناعة التمويل الأصغر الإسلامي بين دوافع النمو وتحديات الممارسة، متاح على الرابط:
HTTPS//www.microfinanee gateway.org/sites/default/mfglar_the_islamic_microfinanee_industry.

[2] فرطاس فايزة، التمويل الأصغر الإسلامي نموذج مؤسسات التمويل الأصغر المعتمدة على الزكاة والوقف، جامعة فرحات عباس– سطيف، 29 جوان 2013، ص2.

[3] عامر عبد الرحمن، نحو التمويل الأصغر وفقا للشريعة الإسلامية، مقدمة تمهيدية، متاح على الرابط:
/media/7695i44422.doc.https://uanntakji.com

[4] محمد عبد الحميد محمد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة– دراسة لأهم مصادر التمويل، رسالة لاستكمال متطلبات الحصول على درجه الماجستير، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، السعودية، 2003، ص 40.

[5] بوعشة مبارك، التنمية المستدامة مقاربة اقتصاديه في إشكاليه المفاهيم والأبعاد، مداخله ضمن الملتقى الدولي لتنميه المستدامة، والكفاءة الاستخدامية للموارد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعه فرحات عباس ، 07–08 أفريل 2008، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي ، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة 2008، ص 54.

[6] قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق ،مكتبه حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 25.

[7] عبد القادر محمد عبد القادر عطيه و آخرون، قضايا اقتصادية معاصرة ،نشر قسم الاقتصاد كليه التجارة جامعه الإسكندرية، مصر، 2004 – 2005، ص5.

[8] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2009، مجله أبحاث اقتصاديه وإدارية، العدد السابع، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعه محمد خيضر، بسكره، جوان 2016 ،ص198.

[9] وهزة محمد بن سديرة –عمر، الاستثمار الأجنبي كاستراتيجية للتنمية المستدامة – حالة الجزائر، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة سطيف، الجزائر 7/8 أفريل 2008 ، ص 299.

[10] لطرش ذهبية، متطلبات التنمية المستدامة في الدول النامية في ظل قواعد العولمة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، 07–08 أفريل 2008 ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء في الفضاء الأورو مغاربي ، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة 2008 ، ص242 .

[11] مؤتمر العمل العربي (الدورة الثامنة والثلاثون)، المنشات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل ، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، القسم الأول، البند الأول القاهرة، جمهوريه مصر العربية، 15–22 ماي ، 2011، ص 19 .

[12] ياسين حريزي، دور التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنه، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسه الدكتوراه في علوم التسيير –تخصص إدارة الإعمال والتنمية المستدامة، جامعه فرحات عباس– سطيف 1–، 2014 ، ص 103.

[13] وزارة الخارجية الأمريكية، مكسب برامج الإعلام الخارجي تعليم الفتيات، المجلد 15، .العدد 11، .نيويورك، جوان 2011، .ص 6.

[14] ياسين حريزي ، مرجع سبق ذكره ، ص 110 .

[15] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء(CGAP) ، التمويل الأصغر وتغير المناخ، التهديدات والفرص، مذكره مناقشه مركزه رقم (53) ، واشنطن، مارس 2009، ص 1.

[16] عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل، تقويم تجربه التمويل الأصغر الإسلامي في السودان، دراسة حاله القطاع المصرفي والمؤسسات الاجتماعية، المؤتمر العالمي للتأمين الاقتصادي والتمويل الإسلامي والنمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من منظور إسلامي، دوله قطر،2011، ص،ص 8، 11.

[17] سلومة موسى يحيى بشاره، التمويل الأصغر ودوره في تخفيف حده الفقر في السودان، دراسة تطبيقيه على مصرفي الادخار والتنمية الاجتماعية والبنك الزراعي السوداني، مذكره مكمله لنيل درجه الدكتوراه في الاقتصاد، جامعه السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2014.

[18] الزين عمر الحادو، أفضل الممارسات في مجال الشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات والمصاريف الإسلامية، ورقة مقدمة للمؤتمر العالمي للشراكة والمسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصاريف الإسلامية، الدوحة، قطر، 2018، ص 5-6.

[19] أسماء عبد الرحمن خيري، التمويل الأصغر، مجلة التمويل الأصغر، وحده التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي، العدد 5، 2019، ص ص 5-6.

[20] أسماء عبد الرحمن خيري، التمويل الأصغر والتجارة الالكترونية لمحاربه الفقر، مجلة التمويل الأصغر، العدد 2، وحده التمويل الأصغر بنك السودان المركزي، جوان 2019، ص 21.

[21] عبد الله علي محمد بابكر، السياسات ودورها في تكوين الرؤية الشاملة للتمويل الأصغر، مجله التمويل الأصغر، وحده التمويل الأصغر بنك السودان المركزي، العدد 4، ديسمبر، 2019، ص ص 11- 12.

[22] نفس المرجع السابق، ص 12.

[23] لحشم فسمية وقبة فاطمة، دور التمويل الإسلامي غير الربحي (الوقف والزكاة) في تحقيق التنمية المستدامة، ورقه بحثيه بعنوان تقييم المشاريع ديوان الزكاة السوداني في ظل المقاربة تحقيق التنمية ضمن المؤتمر العلمي الدولي الثاني، يومي 21/20 ماي 2013، ص ص 8- 9.

[24] نفس المرجع السابق ص 10.

[25] الزين عمر الحادو ، مرجع سبق ذكره، ص 7-8.

[26] عبد الرحمن عبد الحفيظ الفاضل محمد، بطاقة الخريجين في السودان وأساليب الحلول دراسة حاله الجهاز الكومي لتشغيل الخريجين خلال الفترة 2010 2016، مذكره ماجستير، تخصص اقتصاد كليه الدراسات العليا، جامعه النيلين، السودان 2017 ص ص 51- 52.